نسبة الفقر ٤٠% والبنك الدولي يبحث في كيفية الحدّ من تداعيات الأزمة

كومار جاه لـ"النهار": إصلاح الكهرباء ضرورة قصوى والرهان على تطبيق الخطة الانقاذية

موريس متى

اجتماعات ماراتونية يعقدها رئيس الحكومة حسان دياب واللجنة الوزارية المالية لوضع اللمسات الاخيرة على الخطة الانقاذية المالية الاقتصادية التي تعمل عليها اللجنة منذ اسابيع لوقف التدهور ومواجهة الازمة التي تعصف بالبلاد، فيما الانظار تتجه الى الايام المقبلة موعد الاعلان عن تفاصيل هذه الخطة بعد الأخذ بمشورة بعثة صندوق النقد الدولي التي وصلت الى لبنان، وتوصيات البنك الدولي الذي يعقد ممثلوه سلسلة اجتماعات تقنية ومالية مع الجهات اللبنانية. معظم توصيات المؤسسات الدولية ووكالات التصنيف تجتمع حول ضرورة الاسراع في تنفيذ الاصلاحات التي لطالما تعهّدتها الحكومة وأُقرت مع الموازنات في السنوات الاخيرة، فيما يبقى الاهم بالنسبة الى هذه المؤسسات منع الانهيار من خلال إعادة صياغة نظام حوكمة جديد يهدف الى تخفيف الفساد ويعزز الشفافية في الادارة، مع تأكيد كل هذه المؤسسات إستحالة الاستمرار في إدارة البلاد بالطريقة التي لطالما تم اعتمادها. ولا يختلف اثنان في شأن خطورة الازمة المالية والاقتصادية والمصرفية التي تعصف بالبلاد، والتي استدعت شد الاحزمة والبحث في الخيارات الممكنة، داخليا ودوليا. الخطوة الرسمية الاولى لحصول لبنان على دعم دولي مباشر أتت يوم اتصال رئيس الحكومة السابق سعد الحريري في ١٢ كانون الاول الفائت برئيس البنك الدولي ديفيد مالباس والمديرة التنفيذية لصندوق النقد كريستينا جيورجيفا، مؤكدا التزامه اعداد خطة انقاذية عاجلة لمعالجة الأزمة، في انتظار تشكيل حكومة جديدة قادرة على تطبيقها، وبحث معهما في المساعدة التقنية التي يمكن كلاً من البنك وصندوق النقد الدوليين تقديمها في اطار اعداد هذه الخطة. الاستجابة للطلب اللبناني أتت إيجابية، فبدأ البنك الدولي إجتماعاته مباشرة مع السلطات اللبنانية، فيما وصلت ليل الاربعاء – الخميس بعثة الصندوق الى بيروت لتقديم مشورتها حيال الخطة الانقاذية التي تعمل على وضعها الحكومة ضمن الدعم الفني الذي ستقدمه للبنان. أما مسؤولو البنك الدولي فلم تتوقف إجتماعاتهم مع السلطات اللبنانية، والتي تطرقت الى تفاصيل الخطة الانقاذية. وفي هذا السياق، يؤكد مدير دائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار جاه في حديث لـ"النهار" ان الازمة التي تعصف بلبنان هي "أزمة مالية إقتصادية واجتماعية خطيرة، ودور البنك الدولي أتى إستجابة لطلب لبنان الحصول على الدعم الفني والتقني لمواجهة الازمة من خلال وضع خطة إقتصادية مالية تساهم في إعادة الاستقرار الى القطاع المصرفي، اضافة الى معالجة الاختلالات في المالية العامة، والاهم البحث في الانعكاسات السلبية لهذه الازمة على الصعيد الاجتماعي". وخلال الاجتماعات التي يعقدها كومار جاه مع الرئيس دياب وأعضاء في الحكومة، يشير مسؤول البنك الدولي الى ان المؤسسة "تسعى الى نقل خبرة البنك الدولي التي تساعد في وضع الخطة التي تعمل عليها الحكومة، اضافة الى ضرورة التركيز على أهمية وضع خطة حماية إجتماعية من تبعات الازمة، خصوصا بالنسبة الى الفقراء في لبنان"، إذ يكشف كومار جاه ان ما يقارب ٤٠% من المواطنين اصبحوا فقراء نتيجة الازمة، اي ان حوالى ١,٥ مليون لبناني دخلوا في خانة "الفقر"، وهؤلاء يحتاجون الى الدعم، خصوصا ان ١٠% من السكان يعانون من فقر مدقع، اي يواجهون مصاعب حقيقية لتأمين الغذاء. ومن هنا يأتي دعم البنك الدولي على ٣ محاور هي:

–مساعدة الحكومة على وضع الخطة الانقاذية والاصلاحية.

–مساعدة الحكومة على اتخاذ قرارات سريعة لمعالجة الاختلالات المالية وإعادة تحفيز النمو الاقتصادي، ومن هنا أهمية تطبيق الاصلاحات في العديد من القطاعات.

–تعزيز شبكات الحماية الاجتماعية.

وإنطلاقا من هنا يؤكد كومار جاه انه في حال عدم اتخاذ الحكومة خطوات إصلاحية جريئة، لن يستطيع البنك الدولي تقديم اي مساعدات او دعم لقطاع الكهرباء وأيضا لمعالجة الاختلالات الاجتماعية في لبنان. أما بالنسبة الى تفاصيل الخطوات الاصلاحية التي يناقشها البنك الدولي مع السلطات اللبنانية ويعتبرها جوهرية لمواجهة الازمة، فمنها ما يتعلق بإصلاحات هيكلية في القطاع المصرفي وهو ما يتم العمل عليه ضمن لجنة متخصصة جرى تشكيلها، كما يشدد على أهمية الاصلاحات المالية وضرورة اعادة النظر بكل المالية العامة للدولة، وتحديدا ما يتعلق بالايرادات والنفقات وكيفية إعادة ترشيد هذه المالية والعمل على خفض العجز المالي بشكل سريع، خصوصا ان ما يقارب نصف ايرادات الدولة تذهب الى تغطية كلفة خدمة الدين، وهذا ما يجب العمل فورا على معالجته. ويعتبر ان على الحكومة ان تعمل على تعزيز التنافسية بالنسبة الى الإقتصاد، لاسيما ان لبنان حل في مراتب متدنية جدا ضمن مؤشرات البنك المتعلقة بسهولة الاعمال مع استمرار التحديات الكبيرة التي تعوق الاستثمارات واستقطاب الاعمال.

ويُعتبر ملف الكهرباء من ابرز الملفات التي توصي كل المؤسسات والتقارير بضرورة معالجتها فورا لما تحمل من كلفة باهظة بالنسبة الى خزينة الدولة، مع استمرار تراكم الخسائر توازياً مع انخفاض الانتاج، وهو ما تخصص له الخطة الانقاذية حيزا كبيرا ضمن الاصلاحات التي تساعد على وقف النزف. ومن هنا يعتبر المدير الاقليمي للبنك الدولي ان هذا الملف يحمل عبئا كبيرا لمالية الدولة مع تخصيص الاعتمادات المستمرة سنويا لمؤسسة كهرباء لبنان لدعم كلفة الانتاج، وتحديدا دعم كلفة الفيول، فيما الانتاج في تراجع ولا يلبي الطلب المحلي. وهنا يذكر ٣ خطوات طارئة وعاجلة يجب على الحكومة تنفيذها فورا لوقف النزف المالي لمؤسسة كهرباء لبنان، اضافة الى المساعدة على استقطاب استثمارات خارجية تعتبر ان اهتراء هذا القطاع يعوق عملها في لبنان. والخطوات هي:

–الاسراع في تعيين الهيئة الناظمة للقطاع ما يعزز الثقة بين المواطنين، والاهم بين المستثمرين والمؤسسات الدولية مثل البنك الدولي.

–تعيين مجلس إدارة جديد لمؤسسة كهرباء لبنان يكون من المستقلين وأصحاب الاختصاص.

–العمل على إقرار نظام شفاف للمشتريات العمومية خصوصا على صعيد إجراء المناقصات، وهي خطوة اساسية لإجراء مناقصة محطات الـ Fsruلتزويد معامل الانتاج الغاز وضمن المساعي لبناء معامل لإنتاج الكهرباء وفق صيغة IPP اي المنتج المستقل للطاقة.

وهذه الخطوات في حال تطبيقها تساعد على معالجة الازمة في البلاد كما تهدىء نوعا ما غضب الشارع. وفي حال نفذت الحكومة هذه الخطوات، يؤكد كومار جاه ان البنك الدولي سيقدم مباشرة الدعم المالي والتقني للحكومة اللبنانية للمساعدة على استقطاب المزيد من المستثمرين خصوصا على صعيد انتاج الطاقة ما يساعد في إيجاد حل لهذا الملف.

ويرى المدير الاقليمي للبنك الدولي في حديثه لـ"النهار" ان الخبرة التي اكتسبها خبراء البنك في دولة واجهت ازمات مالية واقتصادية وكيفية إدارتها لهذه الازمة وحتى الخروج منها، يمكن ان تساعد السلطات اللبنانية في عملها حاليا، ويؤكد ان الحكومة الجديدة اظهرت نية حسنة في الاستماع والاخذ بالنصائح التي يقدمها خبراء البنك. ويقول: "خلال اجتماعاتنا مع الحكومة شددنا على خطورة الوضع، وفي الوقت ذاته شددنا على ان هذه الازمة تستوجب إعادة النظر بكل التفاصيل المالية والاقتصادية للبلاد وليس اتخاذ إجراء معيّن وتنفيذ خطوة محدودة، فالوضع أخطر بكثير ويتطلب خطة شاملة، وهذا ما يحتاج الى وفاق وطني ايضا."